# الجمعيات الخيرية.. نسمع

## سبات عميق طوال العام وصحوة في رمضان!!

**حتى الجمعيات الخيرية كما تسمي نفسها تجد في رمضان فرصة لتسويق نفسها وجمع التبرعات والأموال تحت يافطة دعم الفقراء والمساكين ' والعجيب أن هذه الجمعيات في سبات عميق طوال العام ولا أحد يسمع عنها حتى يطل شهر رمضان برأسه حتى تكشف هذه الجمعيات عن نفسها وتشمر عن سواعدها وتبدأ رحلة جمع الأموال لتكون المساجد نقطة البداية مستغلة الجانب الديني وميل الناس الى التبرع خلال هذا الشهر بل تخصص موضوع خطبة الجمعة عن التصدق وفعل الخير لترتفع بورصة الصدقات لكن أرباحها تذهب لغير المستحقين.**

تحقيق/عبدالله الخولاني

أكثر من 10آلاف جمعية خيرية ومنظمة مجتمع مدني مسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل جميعها تهدف حسب زعمها إلى خدمة المواطن اليمني لكن هذا المواطن الغلبان لا يستفيد منها شيء بل أصبح شماعة لمن أراد التكسب وجمع الأموال فالفقر والبطالة هو السمة الأبرز في مجتمع فقير .

وطبقا للخبير الاقتصادي الدكتور طه الفسيل فقد ساهم تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمواطنين اليمنيين خلال النصف الأول من عقد التسعينيات من القرن الماضي في ظهور الجمعيات والمنظمات الأهلية وتنامي أهميتها، باعتبارها جهد شعبي مجتمعي يحاول تقديم بعض الخدمات الاجتماعية والمساعدات الخيرية كما أدى تبني الحكومة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مطلع عام 1995م، وما نتج عنه من آثار اجتماعية عكسية واسعة، زادت من حدة الفقر والبطالة في المجتمع، وعدم نمو النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، بما يكفي لاستيعاب قوى الإنتاج والعمالة الداخلة إلى سوق إلى ظهور الجمعيات الأهلية للحلول جزئياً محل الدولة بتقديم خدماته الاجتماعية والخيرية الإنسانية، وكذلك قيام بعض الجمعيات الأهلية بتوسيع نشاطها الخيري إلى المجالات الإنسانية والتكافلية بتقديم مساعدات عينية ونقدية للفئات المحتاجة، وفي الوقت نفسه تسهيل فرص الحصول على عمل ودخل، بفتح مجالات للتدريب الحرفي والمهني وتقديم القروض.

### المانحون

الانتشار الكبير للجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني لم يأت من فراغ ولكن لمردودة المالي المجزي الذي شجع الكثير على إنشاء الجمعيات كمشروع مربح وما زادة من حدة التسابق في إنشاء هذه الجمعيات تقديم معظم المانحين للمساعدات النقدية والعينية والفنية، من الدول والمؤسسات الرسمية والمنظمات غير الحكومية الأجنبية، ومؤسسات التمويل والتنمية الدولية، للجمعيات والمنظمات الأهلية المحلية

بل أصبحت المؤسسات الأجنبية المانحة المقدمة للمساعدات والقروض تشترط عملية تقديمها للمساعدات والقروض على مشاركة الجمعيات والمنظمات الأهلية في عملية التنمية بل إن هذه الجهات قد أقامت -وتقيم- في كثير من الحالات علاقات مباشرة معها، وسعت -وتسعى- إلى تقديم مساعداتها الفنية، والمالية والعينية بصورة مباشرة، وبالذات إلى تلك الجمعيات والمنظمات التي يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف الجهات المانحة للمساعدات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ومن بين هذه الأهداف؛ الإسراع بتحويل اقتصاديات الدول المعنية إلى نظام اقتصاد السوق الرأسمالي، والعمل على تقليص دور الدولة الاقتصادي، ودورها المركزي في عملية التنمية، وتدعيم النهج الديمقراطي والتعددية السياسية. بالإضافة إلى ذلك تحرص الجهات الأجنبية على تقديم المساعدات للأنشطة التي تسهم في توسيع نشاط القطاع الخاص في الاقتصاد كما تشير إحدى الدراسات إلى أن العلاقة بين الجهات المانحة والمنظمات والجمعيات الأهلية في اليمن تتم فرضاً وإلى حد كبير من خلال بعض الأجهزة الحكومية الوسيطة كالصندوق الاجتماعي

### منظمات القطاع الأهلي

ويرى الفسيل أن المنظمات والجمعيات لا تستطيع أن تمارس أنشطتها وتتولى مسئوليها في عملية التنمية دون مساندة ودعم كامل من قبل الدولة مالياً وفنياً وإدارياً ولكي تنجح الشركة بين الدولة ومنظمات القطاع الأهلي فإن الأمر يتطلب بالضرورة وضع أسس ومعايير شكل الإطار العام لهذه الشراكة ، بحيث تبدأ عملية التنسيق والتعاون والتكامل في المراحل المبكرة من صنع السياسة وعملية التخطيط. وكذلك إقامة شبكة تحالف فيما بين المنظمات الأهلية نفسها تعمل على تسهيل تبادل المعلومات والخبرات مع مراعاة إشراك المنظمات القاعدية لهذه الشبكة (أو الشبكات) إلى جانب إقامة إطار مؤسسي تنظيمي بين الدولة والمنظمات يساعد على تنفيذ أسس ومعايير الشراكة بين الطرفين مع أهمية الإقرار الكامل من قبل الدولة بأهمية الدور الاجتماعي والتنموي الذي تؤديه المنظمات النشطة والفاعلة ، والتزامها كذلك باحترام استقلالها بما يعزز من الثقة بين الطرفين ،كون الثقة تشكل الركيزة الأولى لنجاح الشراكة كما أن قيام الدولة بتوزيع مصادر الدعم المالي والفني والمؤسسي المحلي والأجنبي وفق معايير موضوعية تتضمن مؤشرات الأداء والإنجاز بعيداً عن الحسابات السياسية والحزبية يشكل أحد جوانب الشراكة الإيجابية بين الطرفين.

### العلاقة

إن الشراكة الإيجابية بين الأطراف الحكومة والقطاع الخاص والجمعيات الخيرية يجب أن تقوم على العديد من الأسس والمبادئ العامة، تتمثل أهمها فيما وجود رؤية استراتيجية سياسية واضحة تحدد أدوار كل قطاع ومهامه، وتوصف بدقة نسبية للوظائف، والمجالات التي سيعمل فيها، وآلية التكامل والتعاون والتنسيق فيما بينها ، وكذلك آلية مراقبة ومتابعة الأنشطة والإنجاز ووجود بيئة قانونية وتشريعية وتنظيمية مناسبة ومستقرة تحفز أنشطة القطاع الخاص وتجذب استثماراته من ناحية، وتقر بأهمية الدور الاجتماعي والتنظيمي لمنظمات القطاع الأهلي من ناحية أخرى، وبحيث تتضمن هذه البيئة كذلك وجود رؤية واضحة ومعلنة للدولة تجاه القطاعين الخاص والأهلي، وأيضاً وجود تحديد واضح الأدوار ومهام كل منهما ووجود شراكة منظمة بين القطاعات الثلاثة تتسم بالمؤسسية والاستدامة، وقائمة على قواعد وأسس واضحة ومتفق عليها، بحيث يتم من خلال هذا الشراكة الفعالة الحقيقة إشراك القطاع الخاص والمنظمات الأهلية في صنع القرارات الاقتصادية والتنموية، وتوزيع السلطات التنظيمية بين القطاعين الحكومي والخاص، مثل إشراك ممثلين عن القطاع الخاص في المؤسسات والشركات والهيئات العامة.

### إطار قانوني

وشدد الاقتصاديون على أهمية وجود إطار قانوني وتنظيمي يعمل على زيادة أنشطة القطاعين الخاص والأهلي الاقتصادية والاجتماعية والتنموية من خلال إشراكهما في تقديم الخدمات والسلع العامة دون المساس بقانونية وأهمية دور الحكومة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر، بحيث تتنازل الدولة عن ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية الخدمية التي يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص أو القطاع الأهلي، وبحيث يتركز اهتمامها في وضع التشريعات القانونية والقواعد العامة والمبادئ الأساسية التي تحكم النشاط الاقتصادي والخدمي، وفي مراقبة هذه الأنشطة من خلال وضع الضوابط الحاكمة التي تحول دون الخروج عنها، وفي إيجاد الظروف والعوامل المحفزة والمشجعة والتسليم بأهمية المشاركة في المسئوليات الاجتماعية والتنموية على أساس التكامل بين الأطراف الثلاثة.

### دور رقابي

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تؤكد أنها تشرف على المنظمات الأهلية من الناحية القانونية والإدارية بينما هناك وزارات أخرى ذات علاقة بنمط معين من هذه المنظمات « ، وهذه الوزارات تقوم بالإشراف على الأنشطة والخطط والبرامج ومستوى التنفيذ والصعوبات وغير ذلك.

وتضيف أنها حريصة على أن يكون في القانون ما ينص على أن منظمات المجتمع المدني شريك للحكومة في كافة جهود البناء والتنمية وأنه من حق المواطنين وفقاً للدستور ممارسة حق تأسيس الجمعيات والمنظمات بهدف إشراك المواطن مع الجهود الرسمية وثبتنا ذلك في القانون.

وطبقا للوزارة فإنها حريصة على العمل الأهلي وعلى قيامه بدوره كشريك للحكومة في إنجاز المهام والأهداف العامة خصوصاً ما يتعلق بوجود تطبيق الجمعيات والمنظمات مبدأ الشفافية والإعلان عن المساعدات والمنح فطالما أن الهدف من وراء تلك المساعدات والمنح المصلحة العامة وتحقيق خدمات مجتمعية فلا ضرر من أن تعلن الجمعية أو المؤسسة عنها طالما أن عملها سليم وقانوني ويخدم الصالح العام.

## أنشطة إغاثية قصيرة المدى !!

**لا يعتقد غالبية المواطنين اليمنيين أن الكثير من الجمعيات الخيرية المنتشرة في كافة مديريات اليمن ذات منفعة اقتصادية وتنموية للمجتمع في المدى الطويل فمن خلال تجربتهم معها يؤكدون أنها لم تحرز أي تقدم يذكر في التخفيف من الفقر وإغاثة المتضررين الحقيقيين من أعمال التخريب والكوارث والنزاعات بل على العكس تماما تتقوقع تلك الجمعيات في مهام إنسانية محدودة ذات صبغة موسمية ترتكز في رمضان والأعياد فقط فيما تسخر باقي أوقاتها للحصول على التمويلات وتستميت في البحث عنها والاعلان لها كلما سنحت لها الفرصة وهنا مربط الفرس.**

استطلاع / احمد الطيار

تشتهر الجمعيات الخيرية بأسمائها ولافتات عناوينها في العديد في الحارات والمديريات بأمانة العاصمة لكنها كما يقول الحاج حسن الوظاف قيم جامع بمديرية شعوب غير ملموسة المنافع على المدى الطويل حيث لايظهر لها نشاط سوى في رمضان وهو نشاط مزدوج فمن ناحية يهتمون بدعوة الناس للتبرع لهم ومن ناحية أخرى يبدأون في صرف المعونات السنوية على شكل وجبات كل يوم بيومه.

وفي منطقة مذبح هناك جمعيات خيرية متعددة الأهداف والاتجاهات تنشط باهتمام في مواسم معينة جلها في رمضان والعيد لكن اللافت للنظر كما يقول صالح المطري هو تهافتها في المسجد على حشد التبرعات من الناس لإقامة وجبة رمضان لأبناء الحارة الفقراء كما يقولون.

### دور محدود

يعترف خبراء اجتماع أن دور الجمعيات الخيرية بشكل عام في اليمن محدود للغاية انطلاقا من أن عملها في الأساس لايتعدى المواسم الهامة كرمضان، والأعياد ويقولون إنها تهتم بشكل كبير بقضايا اليتيم و إفطار رمضان والسلال الغذائية فيه وكسوة العيد وبدأ العام الدراسي رغم عملها الدؤوب للحصول على تبرّعات ضخمة من الداخل والخارج ،ويرى الدكتور يحيى الوشلي الباحث في التنمية المجتمعية أن عدد الجمعيات الخيرية اليمنية يصل للألاف فيما يقتصر عملها على أنشطة تنموية عاجلة وقصيرة المدى من خلال توزيع مواد عينية ونقدية في بعض الأحيان على المحتاجين وتظل تدور حول هذا النشاط عاما بعد آخر.

### العمل الحقيقي

تغيب مسائل العمل التنموي بمعناه الحقيقي عن فكر وخطط الكثير من الجمعيات الخيرية اليمنية ولهذا تجد أن مشاريعها تتجه دائما لمحاولة سد نقص غذائي أو مالي أو عيني لدى الفقراء والمحتاجين المسجلين لديها وهي عملية آنية لاتثمر في التنمية وتعد عملا قصير المدى ويعاب على الجمعيات الخيرية اليمنية حسب ما يشير الدكتور فهد المراني أستاذ التاريخ الحديث بجامعة العلوم والتكنولوجيا إلى أن غياب التخطيط الاستراتيجي للجمعيات والذي يرتكز على مساندة أبناء المجتمع في الحصول على مهارات ومعارف يسهم في تحويل الفقراء والمحتاجين إلى قوة عاملة منتجة وهذا العمل هو لب العمل التنموي طويل المدى وسيسهم في تحويل القوة البشرية إلى أدوات إنتاج اقتصادي تفيد أصحابها من جهة ومن جهة أخرى تقوى الاقتصاد الوطني من خلال المشاريع الصغيرة المنتجة.

### سند

ليس لليمن تجربة كبيرة في إنشاء وعمل الجمعيات الخيرية وأنشطتها فبعد الوحدة اليمنية في العام1990 م بدأت تلك الجمعيات في الظهور كجزء من التحول الجديد في اليمن ولتفعيل دور المجتمع في التنمية ولهذا نشأت العديد من الجمعيات تحت مسميات عدة وتم إصدار القانون رقم 1 لسنة2001 م والذي حدد التعامل مع الجمعيات الخيرية على اعتبار أنها سند اجتماعي لتحسين واقع الفقراء وإشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم والدّفاع عن مصالحهم والتعبير عن آرائهم، وتسعى لتحقيق أهداف وغايات معيّنة كدعم جُهود الدولة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وخلق أنشطة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية فعّالة في المجتمع، وتعليم وتدريب الأفراد على المُمارسات الديمقراطية.

### الغذاء

يقوم عمل الجمعيات الخيرية في اليمن في المرتبة الأولى على منح مواد غذائية للمسجلين لديها من المحتاجين وتبرز هذه العملية في شهر رمضان بالذات ويتم توزيع مئات الآلاف من أكياس القمح والدقيق والأرز والسكر بالإضافة إلى الزيوت والسمون وبعض المستلزمات الرمضانية كالتمر والحلويات وبحسب المحلل الاقتصادي بشير القدسي يستفيد السوق كثيرا من هذه المنح نتيجة لضخ أموال كبيرة فيه لشرائها لكنها أيضا تسهم في ركود لعدة أشهر لاحقة ويضيف يتم ضخ مواد غذائية عبر الجمعيات الخيرية في شهر رمضان بما يتراوح من 20-10 مليار ريال وهي مواد عينية تضخها الجمعيات الخيرية وأصحاب الخير للفقراء والمحتاجين.

### الفقر والبطالة

بالنظر لعمل الجمعيات الخيرية في المجالات غير الغذائية والعينية يتضح قصور كبير في أنشطتها فهي لم تحقق نتائج بارزة في حل مشاكل متفاقمة في الشعب اليمني كالفقر والبطالة لدى الأسر اليمنية والشباب والتي باتت تصل إلى مستوى يفوق 40٪كما يقول الدكتور محمد علي النعامي استاذ الاجتماع في الجامعة اليمنية الحديثة مضيفا الدور الفاعل للجمعيات الخيرية لمعالجة قضايا الفقر والبطالة لم تتبلور بشكل فاعل على أرض الواقع في اليمن لأن هذه الجمعيات تنشط في العاصمة صنعاء وعواصم المحافظات والمدن الرئيسية فقط وتتكرر خدماتها لنفس الفئات الاجتماعية وهي خدمات العون الغذائي والعيني وأحياناً الصحي، مضيفا من المحزن أن الخدمات لا تمتد إلى الريف حيث يتواجد غالبية الفقراء من الأسر المحتاجة والشباب من الجنسين وهذا أمر يثبت قصور الجمعيات الخيرية.